REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

الهجرة والأمن الانساني: اللجوء البيئي ومعضلة الاعتراف والحماية

MIGRATION AND HUMAN SECURITY: ENVIRONMENTAL ASYLUM AND THE DILEMMA OF RECOGNITION AND PROTECTION

DOI: 10.5281/zenodo.10044470

سليمان ايت علي

باحث في القانون العام و العلوم السياسية
مختبر الدراسات الدستورية و تحليل الازمات و السياسات
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

CC BY

الهجرة والأمن الانساني: اللجوء البيئي ومعضلة الاعتراف والحماية

مجلة القانون و المجتمع
العدد 11 / الفصل الرابع/ اكتوبر-دجنبر 2023

الملخـص:

يتناول هذا المقال قضية اللاجئين البيئيين من منظور القانون الدولي والتحديات التي تواجه هذه الفئة المعرضة للتهجير بسبب التغيرات المناخية. يتناول المقال أيضًا مستوى الاعتراف القانوني بحالة اللجوء البيئي وحماية اللاجئين البيئيين على الساحة الدولية.

من خلال الاستعراض الأدبي، يلقي المقال الضوء على الأبحاث والأدبيات التي تركز على دراسة اللجوء البيئي والتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على التنقل والهجرة. يُظهر المقال أن هناك تأكيدًا على وجود علاقة وثيقة بين التغيرات المناخية والهجرة.

وفي الختام، يشير المقال إلى أن هناك هشاشة في الأطُر القانونية المتعلقة بالاعتراف والحماية الدولية للأفراد الذين يتعرضون للتهجير بسبب التغيرات المناخية. تُظهر هذه الهشاشة الحاجة الملحة إلى تعزيز

سليمان ايت علي

باحث في القانون العام و العلوم السياسية

جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

ردمد : 2737– 8152
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

الإطار القانوني لتلبية احتياجات وحقوق اللاجئين البيئيين وضمان حمايتهم في ظل التحديات المتزايدة المتعلقة بالبيئة والمناخ.

الكلمات المفتاحية: لاجئون بيئيون، قانون اللجوء، التغيرات المناخية، الحماية الدولية، هجرة بيئية، التحديات القانونية

MIGRATION AND HUMAN SECURITY: ENVIRONMENTAL ASYLUM AND THE DILEMMA OF RECOGNITION AND PROTECTION

ABSTRACT

This article addresses the issue of environmental refugees from the perspective of international law and the challenges facing this group exposed to displacement due to climate change. The article also examines the level of legal recognition of environmental refugees and the protection of such refugees on the international stage.

Soulaymane AIT ALI

PhD student in in public law and political science

Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco

Through the literature review, the article highlights the research and literature that focus on the study of environmental refuge and the potential effects of climate change on migration and displacement. The article demonstrates a close relationship between climate change and migration.

In conclusion, the article points out the fragility of the legal frameworks related to the recognition and international protection of individuals who are displaced due to climate change. This fragility underscores the urgent need to enhance the legal framework to meet the needs and rights of environmental refugees and ensure their protection amid the increasing environmental and climate-related challenges.

Keywords: environmental refugees, asylum law, climate change, international protection, environmental migration, legal challenges.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 11 / الفصل الرابع/ اكتوبر-دجنبر 2023

مقدمة

منذ القدم، والجنس البشري في حالة تنقل دائمة. فبعض الناس يتنقلون بحثا عن فرص اقتصادية وآفاق جديدة. بينما يتنقّل آخرون هربا من النزاع المسلح أو الفقر أو انعدام الأمن الغذائي أو الاضطهاد أو الإرهاب أو انتهاك حقوق الإنسان، ويتنقل آخرون أيضا بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية أو لعوامل بيئية أخرى[1].

[1] المادة 1 من إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين؛

يشكل تغير المناخ خطراً على الأمن البشري، ولا سيما من خلال آثاره السلبية المحتملة على سبل عيش الناس. وغالبًا ما تكون المناقشات حول "الهجرات المناخية" أو "لاجئي المناخ" مصحوبة بتصريحات مفادها تعترف بالأسباب المتعددة للهجرة أو النزوح، ولكنها ترفع تغير المناخ إلى مرتبة "المسبب" أو السبب النهائي من بين جميع المتغيرات الأخرى التي تفسر الهجرة. وفي مثل هذه التصريحات، يعتبر تغير المناخ العامل التفسيري الأول من بين عوامل أخرى. وهذا ما يبرره التقييم الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة في عام 2011 بعنوان "الهجرة والتغير البيئي العالمي"، والذي صدر في عام 2011، والذي ينص على أن تغير المناخ ليس سببًا مباشرًا للهجرة، ولكن تغير المناخ سيؤثر على الظروف المناخية التي ستؤثر بدورها على البيئة[2].

فمنذ منتصف الثمانينيات، انتشرت الفرضية القائلة بأن تدهور الظروف البيئية المرتبطة بتغير المناخ الناتج عن النشاط البشري سيصبح السبب الرئيسي لنزوح السكان خلال القرن الحادي والعشرين. سيصبح التغير المناخي الناتج عن النشاط البشري سببًا رئيسيًا لنزوح السكان في القرن الحادي والعشرين، خاصة في البلدان النامية[3]. أصبحت سبل العيش أكثر عرضة للخطر بسبب تزايد حالات الإصابة تزايد حدوث الظواهر السريعة الظهور، مثل الظواهر الجوية المتطرفة، والآثار البطيئة للجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح، وتلوث الأنهار وقد أدى التملح وتآكل ضفاف الأنهار إلى ظهور شكل جديد من أشكال "الهجرة القسرية"، حيث أصبح تغير المناخ هو المحرك والسبب لهذا الشكل الجديد من الهجرة[4].

أما من الناحية النظرية، من الصعب فصل العوامل البيئية عن جميع العمليات والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدد قرارات التنقل[5]. وهذا لا ينفي أهمية العامل البيئي في قرارات الهجرة، ولا التأثيرات في الظروف القصوى مفيدة بشكل مباشر، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، مما سيجبر الناس على ترك بيئاتهم المعتادة. بل يتعلق الأمر بتأثير التغيرات البيئية على قرار الهجرة. يجب وضع الظروف البيئية المتغيرة في سياق أوسع من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحفز الناس على الهجرة أو تجبرهم[6].

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/291/95/PDF/N1629195.pdf?OpenElement.

[2] W. Andrew Baldwin. (2020). Climate change Refugees. International Encyclopedia of Human Geography, 2nd edition, V2: Elsevier, P. 276.

[3] El-Hinnawi, Essam. (1985). Environmental Refugees. Nairobi: United Nations Environmental Programme, P. 4.

[4] Roger Zetter and James Morrissey. (2014). The Environment-Mobility Nexus: Reconceptualizing the Links between Environmental Stress, (Im)mobility, and Power. The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies. P. 343.

[5] Zetter, R. (2010). Protecting Environmentally Displaced People: Developing the Capacity of Legal and Normative Frameworks. University of Oxford, Refugee Studies Centre, report commissioned by UNHCR and Governments of Switzerland and Norway. P. 8.

[6] Roger Zetter and James Morrissey. (2014). The Environment-Mobility Nexus: Reconceptualizing the Links between Environmental Stress, (Im)mobility, and Power. Op. cit. 343.

لا تزال البحوث جارية بشأن التنقل لأسباب بيئية، وعلى الرغم من إحراز تقدم فيها خلال العقدين الماضيين، لا تزال هناك ثغرات شتى في البيانات والمعارف وتُنتَج سنوياً أرقام موثوقة على نحو متزايد بشأن عدد حالات التشرد الداخلي الجديدة المرتبطة بالاضطرابات البيئية السريعة الظهور. غير أن هناك صعوبات في الحصول على أعداد موثوقة عن الهجرة عندما لا تكون قسرية؛ فمن الصعب مثلًا حساب تقديرات موثوقة لأعداد الأشخاص الذين ينتقلون تحسباً أو استجابة لعمليات بطيئة الظهور كالتصحر أو ارتفاع مستوى سطح البحر أو تدهور التربة. وهناك حاجة أيضاً إلى تقييم التكاليف الاقتصادية والتكاليف الأخرى المرتبطة بالهجرة.

كما اكتسبت المناقشات حول آثار النزوح الناجمة عن سيناريوهات تغير المناخ المتزايدة التهديد زخماً، إذ يقدر أن يصل عدد الأشخاص المجبرين على النزوح بحلول منتصف القرن الحالي إلى 200 مليون نازح[7]. ويتنقل ملايين الرجال والنساء والأطفال سنوياً في جميع أنحاء العالم تحسباً للإجهاد البيئي أو نتيجةً له. وتؤدي اضطرابات من قبيل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات إلى تدمير المنازل والأصول، وتسهم في تشرد الأشخاص. وتسهم العمليات البطيئة الظهور من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير أنماط هطول الأمطار والجفاف في الضغط على سبل العيش وفرص الحصول على الغذاء والماء، مما قد يدفع إلى اتخاذ قرارات الرحيل بحثاً عن ظروف عيش سهلة التحمل[8].

أدت المناقشات حول الروابط بين التدهور البيئي والهجرة القسرية إلى ظهور سلسلة من المصطلحات موضع اختلاف. أبرزها اللاجئون المهاجر البيئي، والمهاجر البيئي القسري، والمهاجر بدوافع بيئية، ولاجئ المناخ، ولاجئ تغير المناخ، والنازح البيئي. مهاجر بيئي، لاجئ مناخي، لاجئ تغير المناخ، نازح النازحون بيئيًا (EDPs-Environmental Displaced Persons)، ولاجئو الكوارث، والنازحون بيئيًا، واللاجئون البيئيون، والنازحون بيئيًا، والنازحون بيئيًا في المستقبل (EDPs). اللاجئ البيئي في طور التكوين (Environmental Refugee Training and Benefits-ERTB). هذه المصطلحات ليست موضع اهتمام في القانون الدولي للاجئين، لأن الظروف البيئية لا تشكل أساساً للحماية الدولية. وهذه مصطلحات وصفية وليست قانونًا يفرض التزامات على الدول.

وبهذا فموضوع اللجوء البيئي اليوم، من القضايا التي تثير انشغالات المجتمع الدولي، نظرا لما تطرحه من مشكلات تهدد الأمن الانساني بمستوياته المختلفة، كما أن اللاجئ البيئي غير معترف به بشكل واضح في القانون الدولي للاجئين، سواء تعلق الأمر باتفاقية جنيف لعام 1951 أو البروتوكول الإضافي الملحق لسنة 1967.

[7] Morrissey, James. (2012). Rethinking the "Debate on Environmental Refugees": From "Maximilists and Minimalists" to "Proponents and Critics". Journal of Political Ecology, Vol 19. PP. 36-49.

[8] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة لعام 2020، ص 253.

المفاهيم الأساسية

المهاجر: حسب منظمة الهجرة العالمية هو شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: أولا الوضع القانوني للشخص، وثانيا ما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية، وثالثا، ما هي أسباب الحركة، رابعا ما هي مدة الاقامة[9].

الأمن الانساني: حسب تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول لعام 2001، يعني الأمن الانساني "أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية"[10].

فالأمن الانساني حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/60/1) يتجسد في حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. كما أن لجميع الأفراد، لا سيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه[11].

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 الأمن البشري على النحو التالي[12]:

- السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع.
- الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤذية إلى الاخلال بالأمن في جميع مناحي الحياة.

وقد حدد التقرير سبعة أبعاد للأمن الإنساني: الأمن الشخصي، والبيئي، والاقتصادي، والسياسي، والمجتمعي، والصحي، والأمن الغذائي، ودعا التقرير إلى اتخاذ إجراءات مدروسة لتوفير الأمن البشري أثناء الأزمات الاقتصادية، فضلا عن الحد من الأسباب الأخرى لانعدام الأمن البشري المتمثلة في الجريمة العابرة للحدود، والتدهور البيئي.

اللاجئ البيئي:

صاغ مصطلح" لاجئ بيئي "لأول مرة في السبعينيات من القرن الماضي ليستر براون(Lester Brown) من معهد المراقبة العالمي (worldwatch Institute)، واشتهر في التسعينيات .يتم استخدامه بشكل متزايد على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه في القانون الدولي ولم يتم اعتماده رسمياً من قبل

[9] International Organization for Migration.(2019). International Migration Law, Glossary on Migration, No. 34. Geneva: P. 132.

[10] Sahnoun, Mohamed, and Gareth J. Evans. (2001). The Responsibility to Protect : Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty. Ottawa: International Development Research Centre, P. 15.

[11] United Nations General Assembly (UNGA). (2005). Sixtieth session, 2005 World Summit Outcomes, UN Doc A/RES/60/1. P. 143, P. 31

[12] United Nations Development Program. (1994). Human Development Report. New York: Oxford University Press, P. 3.

الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، لا يتناسب المصطلح بسهولة مع العلامات المعترف بها عالمياً والمستخدمة لتعريف النزوح القسري:اللاجئون (الذين عبروا الحدود المعترف بها دوليا) والأشخاص النازحين داخليا(IDPs) [13].

وقد عرف عالم البيئة البريطاني نورمان مايرز، الذي كتب على نطاق واسع عن التغير البيئي ونزوح السكان لعدة عقود، اللاجئين البيئيين على أنهم: "الأشخاص الذين لم يعد بإمكانهم كسب رزقهم الآمن في أوطانهم بسبب الجفاف، تعرية التربة والتصحر وإزالة الغابات وغيرها من المشاكل البيئية، إلى جانب المشاكل المرتبطة بالضغوط السكانية والفقر المدقع. في حالة اليأس، يشعر هؤلاء الأشخاص أنه لا بديل أمامهم سوى البحث عن ملاذ في مكان آخر، مهما كانت خطورة المحاولة. لم يفر جميعهم من بلدانهم، وكثير منهم نزحوا داخليا. لكن جميعهم هجروا أوطانهم على أساس شبه دائم إن لم يكن دائماً، مع أمل ضئيل في عودة متوقعة[14].

و يعرفه الحناوي في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 1985 لاجئي البيئة بـ : "الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مساكنهم المعتادة بصفة مؤقتة أو نهائية، بسبب تدهور متقدم أصاب بيئتهم من جراء عوامل طبيعية، أو بشرية أدت إلى خلل كبير في الوسط الذي يعيشون فيه، جعلهم يفقدون الشعور بالاطمئنان على حياتهم"[15].

وتجدر الإشارة إلى أن الحناوي لم يقدم في هذا التقرير معايير عامة تميز بين اللاجئين البيئيين والأنواع الأخرى من المهاجرين، كما أنه لم يحدد الاختلافات بين أنواع اللاجئين البيئيين. ولا يميز تعريفه بين اللاجئين الذين يفرون من الانفجارات البركانية وأولئك الذين يغادرون منازلهم تدريجيا مع تدهور جودة التربة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه من القضايا المستجدة والتي يكتنفها فراغ قانوني، فالهجرة البيئية أو اللجوء البيئي تتسم بالتعقيد من الناحية النظرية، ويتقاطع مع مجموعة من الحقول المعرفية كالقانون الدولي البيئي، والقانون الدولي للمهاجرين، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

اشكالية الموضوع

ستحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عن اشكالية محورية تتحدد من خلال العناصر الآتية: مدى الاعتراف باللاجئ البيئي من عدمه؛ الضمانات القائمة لحمايته سواء في موطنه أو في بلد الاستقبال ومتطلبات الأمن الإنساني للاجئ.

[13] Brown, Lester et al. (1976). *Twenty-Two Dimensions of the Population Problem. Worldwatch Paper5*. Washington: Worldwatch Institute. P. 40.

[14] Norman Myers.(1997). "Environmental refugees". Population and environment, Vol.19, no. 2, P. 167.

[15] El-Hinnawi, Essam. (1985). Environmental Refugees. Op. cit, P. 4.

المناهج المعتمدة

سنستند في معالجة هذه الورقة على مقاربتين:

مقاربة تحليلية للبحث في الاطار النظري للهجرة البيئية.

مقاربة معيارية من أجل تحديد الضمانات القانونية لحماية اللاجئين البيئيين.

أولا: البنية القانونية للحماية الدولية للاجئين

1.1 القانون الدولي للاجئين

لا يزال الوضع القانوني لأولئك الذين ينتقلون في سياق الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي غير واضح وغير كاف. وبموجب القانون الدولي، فإن اللاجئين هم أشخاص خارج بلدانهم الأصلية فروا بسبب خوف مبرر من الاضطهاد. وبما أن معظم الأشخاص يبقون داخل بلدانهم أو يتنقلون عبر الحدود فقط بسبب الضرر البيئي وليس الاضطهاد، فإنهم لا يرقى إلى التعريف القانوني الدولي للاجئين. وبالتالي، لا يتمتعون بأي حماية خاصة بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها. وهذا يترك فجوة في حماية هؤلاء الأشخاص.

أ. اتفاقية جنيف لعام 1957 وبرتوكوله عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين:

تقتصر الاتفاقية الدولية للاجئين على منح صفة اللاجئ فقط لأولئك الذين يستطيعوا إثبات خوفهم من الاضطهاد " **لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو انتمائهم لفئة اجتماعية معينة أو تبنيهم رأيا سياسيا معيناً**"[16] يستوجب الحماية وفق هذه الاتفاقية. يتعلق ما سبق ببعض القيود العامة حول تعريف اللاجئ. لكن هناك قيد أخر يرتبط بإمكانية الحصول على هذه الصفة. ويُطلق على المهاجرين الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها في هذه الوثائق اسم لاجئي الاتفاقية، في حين يعتبر جميع الآخرين مهاجرين طوعيين.

وبموجب الاتفاقية، ألزمت الدول نفسها بواجب عدم الإعادة القسرية، أو إعادة الأشخاص الذين لديهم مبرر من التعرض للاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي[17]. وبموجب المادة 3 من الاتفاقية المذكورة، يجب على الدول تطبيق الأحكام التي تكفلها الاتفاقية "**دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو البلد الأصلي**". كما تمنع الاتفاقية الدول على فرض عقوبات جزائية على اللاجئين جراء وجودهم أو دخولهم إقليمها دون إذن[18].

ويتعلق مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي نصت عليه الاتفاقية بموجب المادة 33، على أنه لا يجوز لأي دولة "**أن تطرد لاجئا أو تردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون**

[16] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 1.

[17] E Lauterpacht and D Bethlehem. (2003). 'The scope and content of the principle of Non-refoulement opinion' in E Feller, V Turk and F Nicholson (eds) Refugee protection in international law: UNHCR's Global Consultation On international protection, Cambridge University Press, P. 142.

[18] المادة 31 من اتفاقية عام 1951.

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية". ومع ذلك، فإن الأشخاص الفارين من بلد إقامتهم المعتاد بسبب الأحداث المتعلقة بالمناخ مثل المجاعة أو التصحر أو الفيضانات أو الكوارث الطبيعية قد لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في التعريف الوارد في اتفاقية عام 1951 الخاصة باللجوء[19]. وأخذا بعين الاعتبار التحول الذي عرفه اللجوء بعد اتفاقية عام 1951، جاء بروتوكول عام 1967 ليقيد الشرط المتعلق بنطاق انطباق الاتفاقية لتشمل باقي دول العالم بعد حصرها في النطاق الجغرافي الأوروبي.

ب. اتفاقية الوحدة الافريقية

قطعت أفريقيا خطوة إلى الأمام على المستوى الإقليمي، وقد شهدت القارة بعض التطورات القانونية الملحوظة في ما يتعلق بحماية لاجئي المناخ. وتعُدَ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا أكثر الاتفاقات الإقليمية الواعدة. وهي ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، وتقوم على فكرة أن "جميع المشكلات الخاصة بافريقيا يجب أن تحل بروح ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفي إطار أفريقيا"[20].

وتتضمن الاتفاقية تعريف اللاجئ الموجود في اتفاقية عام 1951 ، كما تضم أيضاً تعريفاً ثانوياً أوسع يشمل لاجئي المناخ. وينص على ما يلي: "ينطبق مصطلح اللاجئ كذلك على كل شخص يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشئه الأصلي، أو من البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ له في مكان آخر خارج بلد منشئه الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته"[21].

ويمكن فهم هذا التعريف على أنه يشمل الأشخاص الفارين من الكوارث الناجمة عن المناخ والظواهر الجوية المتطرفة ولكنه يتطلب مزيداً من التوضيح من قبل هيئة مراقبة المعاهدة. ومنذ ذلك الحين، قيل إن" الأحداث التي تزعج النظام العام بشكل خطير" قد تنطبق على الأشخاص الفارين من الكوارث المفاجئة، بما ذلك لاجئي المناخ[22].

1.2 القانون الدولي لحقوق الإنسان

تحمل فئة "اللاجئين البيئيين" دلالة على كونهم فئة صاحبة حقوق، وبهذا سعى الكثيرون إلى ضمان حقوق أولئك الذين أجبروا على التنقل بسبب تغير المناخ في إعادة التوطين والاعتراف

[19] Abdessalam Jaldi and Amal El Ouassif. (2022). Research Paper, Climate Refugees: A Major Challenge of International Community and Africa, Rabat: Policy Center for the New South, Rabat: Policy Center for the New South, P. 15.

[20] Union (AU), Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, art 1(2) (10 September 1969).

[21] Ibid.

[22] Nathan Stopper. (2011). Adrift From Home and Neglected By International Law: Searching for Obligations to Provide Climate Refugees with Social Services, Columbia Journal of Transnational Law. P. 21.

بهم قانونيا في القانون الدولي. ومن المهم أن ندرك، مع ذلك، أن اتفاقية جنيف، التي تعرف "اللاجئ" على أنه شخص يتعرض للاضطهاد، ولا يتضمن أي نص يتعلق بالمناخ أو البيئة. وقد أكدت المحكمة العليا في نيوزيلندا هذا التفسير لاتفاقية جنيف في عام 2015 عندما رفضت طلب لجوء من مواطن كيريباتي سعى للحصول على وضع اللاجئ على أساس أن تغير المناخ يؤثر على منطقة المحيط الهادئ ما جعل الجزيرة غير صالحة للسكن[23].

وفي عام 2018، تم تحريك آليتين دوليتين رئيسيتين للاعتراف بمحنة النزوح المناخي. في مارس 2018، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وثيقة ختامية ناقشت حركة الأشخاص عبر الحدود الناجمة عن أزمات المناخ من منظور حماية حقوق الإنسان. وأشارت الوثيقة إلى أن الكثير من الأشخاص لا ينطبق عليهم تعريف "اللاجئين" بين أولئك الذين يضطرون إلى الهجرة لمسافات طويلة وعبور الحدود بسبب التأثيرات المناخية، وأن النظام القانوني لحماية حقوقهم الإنسانية غير كافٍ. كما حثت الحكومات على" دمج مفهوم حماية حقوق الإنسان في تخطيط وتنفيذ تدابير تغير المناخ، بما في ذلك منع النزوح على نطاق واسع من خلال السماح للناس بالعيش في ظروف تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز التنقل المخطط له مع مراعاة حقوق الإنسان[24].

من ناحية أخرى، ينص الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 2018، بوضوح على أن أحد العوامل المسببة لحركات واسعة النطاق للأشخاص هو "الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي"، والتي تشمل الكوارث الطبيعية والتصحر والأراضي " بما في ذلك منع النزوح على نطاق واسع من خلال السماح للناس بالعيش في ظروف تحمي حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعزيز النقل المخطط له مع مراعاة حقوق الإنسان كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ[25].

كما يتضمن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث الاعتراف بتغير المناخ والنزوح المرتبط بالكوارث. وتشمل مبادئها التوجيهية إدارة المخاطر التي تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يشير الإطار على وجه التحديد إلى الحاجة إلى إشراك المهاجرين في عمليات صنع القرار ذات الصلة والاعتراف بدورهم في المساهمة في قدرة المجتمعات على الصمود[26]. وتعترف الوثائق الختامية للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2017 أيضًا بالنزوح المرتبط بالكوارث والدور الذي يمكن أن تلعبه تأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الأحداث البطيئة

[23] W. Andrew Baldwin. (2020). Climate change Refugees. International Encyclopedia of Human Geography, 2nd edition, V2: Elsevier, P. 276.

[24] Abdessalam Jaldi and Amal El Ouassif. (2022). Research Paper, op. cit, P. 19.

[25] Ibid.

[26] United Nations International Strategy for Disaster Reduction. (2015). Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030, para 7, 19, 27, and 36.

الحدوث، في زيادة الضعف، والحد من القدرة على الصمود، وبالتالي زيادة احتمالية ومخاطر النزوح[27].

1.3 القانون الدولي البيئي

لقد بدى الاهتمام الدولي بأزمة المناخ واضحا منذ أواخر الثمانينيات، عندما تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لجمع وتقييم البيانات المتعلقة بهذه الظاهرة. ويُعتبر التنقل البشري – أي الهجرة والتشرد وإعادة التوطين المخطط لها – مسألة من مسائل تدبير المخاطر المناخية في سياق الاتفاقية الإطارية، ولا سيما في العمل المضطلع به في إطار مساري العمل اللذين يتناولان التكيف والخسائر والأضرار. نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريرها التقييمي الأول عام 1990 الذي تضمن تقارير علمية عن أسباب تغير المناخ وآثاره، محذرة المجتمع الدولي من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة. وفي ذات التقرير، حذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن التأثير الكبير لتغير المناخ قد يلقي بضلاله على الهجرة البشرية[28] بسبب النزوح الناجم عن الكوارث البيئية.

وخلصت الهيئة في تقريرها التقييمي الثاني لعام 1995، إلى أن التغير المناخي في تغير مستمر، ومرد ذلك إلى تأثير الأنشطة البشرية على المناخ. وكانت هذه أولى البوادر التي يتم فيها الربط بين النشاط البشري وتغير المناخ ليتم الاعتراف رسميًا بالتغير البيئي العالمي[29].

وللإشارة لا توفر صكوك القانون الدولي المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ(UNFCCC)، وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس لعام 2015 أي حماية للاجئي المناخ. ومع ذلك أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ(COP26) في غلاسكو "أزمة المناخ هي أزمة إنسانية، وقد باتت حقيقة واقعة لها عواقبها على الجميع وفي كل مكان. ومع ذلك، فإن البلدان والمجتمعات التي لديها موارد أقل وقدرات أضعف على التكيف مع بيئة غير مواتية على نحو متزايد، هي التي تواجه أسوأ التأثيرات"[30].

ثانيا: توفير الحماية والمساعدة للاجئين البيئيين

[27] "Chair's" Summary: From Commitment to Action (Global Platform for DRR 2017) paras 48, 53; 'Leaders' Forum for Disaster Risk Reduction- The Cancun High-Level Communiqué, Ensuring the Resilience of Infrastructure and Housing' (2017) para 4.

[28] Intergovernmental Panel on Climate Change. Working Group II. (1990). Climate change: the IPCC impacts assessment, Edited by W.J.McG. Tegart, G.W. Sheldon and D.C. Griffiths, (Canberra: Australian Govt. Pub. Service for the Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories), P. 3

[29] Intergovernmental Panel on Climate Change. Working Group II. Climate change (1995). Impacts, Adaptations and Mitigations of Climate Change: Scientific-Technical Analyses, Edited by Robert T. Watson Et Al, (IPCC: Cambridge University Press), PP. 7-9.

[30] UNHCR: World must turn COP26 words into action for forcibly displaced and stateless people. 12 november 2021. https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/unhcr-world-must-turn-cop26-words-action-forcibly-displaced-and-stateless

1. 2 مقاربة حقوق الانسان في التنقل البشري

يتمتع قانون حقوق الإنسان بالقدرة على أن يكون مصدرًا قويًا لحماية أولئك الذين ينتقلون في سياق تغير المناخ. ومع ذلك، لكي يتم توفير هذه الحماية، يجب تفسير الالتزامات القانونية بطريقة تدمج حقوق الإنسان بشكل استباقي في التدابير الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، ومعالجة التنقل البشري. هناك حاجة إلى مقاربة قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع التنقل، بما في ذلك هجرة اليد العاملة وغيرها من سياسات وخطط التنقل البشري[31].

وبموجب هذه المقاربة، تلتزم الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان المعرضة للخطر بسبب الأحداث البطيئة الظهور؛ بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الغذاء الكافي، والمياه، والصحة، والسكن. ويجب على الدول أيضًا ضمان حقوق الأشخاص المتضررين في عدم التمييز والمشاركة والحصول على المعلومات، وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات ت. فضلا عن اتخاذ إجراءات محددة قائمة على الحقوق لمعالجة تغير المناخ، وما يرتبط بها من التنقل البشري[32].

لتحقيق هذه الالتزامات هناك على الأقل مسارين. يتعلق الأول بالتنفيذ الصارم لالتزامات حقوق الإنسان لمعالجة احتياجات ونقاط ضعف أولئك المتضررين من الظواهر المناخية. والثاني هو من خلال فهم التزامات الدول في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تدمج قانون ومبادئ حقوق الإنسان في تفسير وتنفيذ هذه الالتزامات.

وعلى هذا الأساس فالدول ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وهذا يتطلب الامتناع عن التصرف أو التدخل في حقوقهم. وفي سياق تغير المناخ، يجب على الدول اتخاذ تدابير للتخفيف من تغير المناخ ومنع آثاره السلبية على حقوق الإنسان؛ وضمان أن يتمتع جميع الأشخاص بالقدرة والوسائل اللازمة للتكيف؛ ولضمان المساءلة والانتصاف الفعال للأضرار التي لحقت بحقوق الإنسان نتيجة لتغير المناخ[33]. علاوة على ذلك، فإن أي إجراء لمعالجة تغير المناخ يجب أن يتم بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان. ويمكن القول إن الدول ذات الانبعاثات الغازية العالية لديها التزامات خارج الحدود الإقليمية لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، استناداً إلى الأضرار المتوقعة على حقوق الإنسان

[31] Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). (2017). The slow onset effects of Climate Change and Human Rights Protection for cross-border migrants, P. 48.
[32] Ibid.

[33] Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). "Key Messages on Human Rights and Climate Change", Accessed on: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/ClimateChange/KeyMessages_on_HR_CC.pdf

التي تسببت فيها أنشطتها وواجب التعاون الدولي[34].

2. 2مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين

يشكل تغير المناخ تهديداً عالمياً له عواقب لا تحترم الحدود الدولية. وستكون هناك حاجة إلى التعاون والمساعدة الدوليين للاستجابة بشكل مناسب. وعلى الدول الالتزام بالتعاون بموجب قانون حقوق الإنسان وقانون تغير المناخ. تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التزامات بالتعاون في الإعداد للتكيف وفي نقل المعلومات والتكنولوجيا؛ ويسلط اتفاق باريس الضوء على التكيف باعتباره تحديا عالميا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية احتياجات البلدان النامية[35].

وتستند التزامات الدول المتعلقة في تغير المناخ إلى تحديد مسؤولياتها الأطراف المشتركة ولكن المتباينة التي تضع عبء على عاتق البلدان المتقدمة "لأخذ زمام المبادرة في مكافحة تغير المناخ وآثاره الضارة"[36]. وتعترف المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد بأنه " لا يمكن معالجة تغير المناخ بشكل فعال إلا من خلال التعاون"، وأن التعاون الدولي له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل بسبب المخاطر الكبيرة التي تواجهها هذه الدول[37]. ولا ينبغي أن يقتصر التعاون بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية فحسب؛ بل يجب أن يطال جميع الدول حتى المتقدمة فيما بينها.

كما أن المساعدة هي مظهر من مظاهر التعاون، وهو أمر يدعو إليه قانون تغير المناخ وقانون حقوق الإنسان. حيث تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من الأطراف من البلدان المتقدمة اتخاذ جميع الخطوات العملية لنقل التكنولوجيا والمعرفة. كما يتطلب منها مساعدة الأطراف من البلدان النامية على تغطية تكاليف التكيف[38]. ويوسع اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا الأمر ليتطلب دعم البلدان النامية الأطراف في تنفيذ التزامات التكيف الخاصة بها[39]. ويتفق هذا مع المفاهيم العامة للمسؤولية: فقد ساهمت البلدان المتقدمة بأكبر قدر في أسباب تغير المناخ واستفادت منها أكثر من غيرها؛ البلدان النامية هي الأكثر عرضة للخطر وأقل استفادة من المنتجات والتقنيات المنتجة للانبعاثات. ومع ذلك، لا

[34] John H Knox. (2016). 'Human Rights Principles and Climate Change' in Cinnamon P Carlarne, Kevin R Gray and Richard Tarasofsky (eds), The Oxford Handbook of International Climate Change Law, Oxford University Press. P. 229.

[35] United Nations Framework Convention on Climate Change, May 9, 1992, S. Treaty Doc No. 102-38, 1771 U.N.T.S. 107, art 4.1(c), (e), (h); Paris Agreement to the United Nations Framework Convention on Climate Change, Dec. 12, 2015, T.I.A.S. No. 16-1104, arts 7.2, 7.7, 10.2.

[36] United Nations Framework Convention on Climate Change, op. cit, arts 3(1), 4(1).

[37] United Nations, *Charter of the United Nations*, 1945, 1 UNTS XVI, art 1(3).

[38] United Nations Framework Convention on Climate Change, op. cit, arts 4.3, 4.4, 4.5.

[39] Paris Agreement to the United Nations Framework Convention on Climate Change, Op. cit. art 7.13.

يوجد اتجاه يذكر كيفية تقسيم التزامات المساعدة في مجال تغير المناخ أو تقاسمها بين البلدان المتقدمة الأطراف

خاتمة عامة

ما يزال الاعتراف القانوني باللاجئ المناخي/البيئي ما يزال مطروحا، ما من شأنه احداث فراغ قانون على مستوى القانون الدولي، وبالمثل حرمان هذه الفئة من الحماية والمساعدة الدولية. وتجدر الإشارة أن العديد من الأدبيات (سبق ذكرها) تتباين فيما بينها حول اللجوء البيئي من عدمه، ولكن هذا لا يعدوا أن يكون نقاش لا يمكن من خلاله رفض الواقع الذي تفرضه التغيرات المناخية على تنقل الأشخاص وعلى حياتهم.

ومن الصعب بمكان التمييز بين الأسباب المتعددة للنزوح والهجرة. على نحو متزايد، يتسبب تغير المناخ والتدهور البيئي بشكل مباشر أو يتفاقم مع عوامل أخرى لخلق أو تفاقم الظروف التي تدفع الناس إلى الفرار من أوطانهم. ويتركز المتضررون من تغير المناخ في البلدان النامية، بالرغم أنهم لا يساهموا إلا بقدر ضئيل جداً في المعضلة المناخية التي يعرفها العالم. فالتغيرات الضارة التي تطرأ على بيئاتنا والعوامل الاجتماعية أو السياسية التي تساهم في نزوح البشر داخل الحدود وعبرها تزداد أهميتها بمرور الوقت.

بالتالي لا بد من إعادة النظر في وضع اللاجئين البيئيين: إما بإنشاء اتفاقية جديدة للاجئين، الاتفاقية المتعلقة بوضع لاجئي المناخ، أو تعديل اتفاقية اللاجئين لعام 1951، سواء تعلق الأمر بالتعديل أو باتفاقية جديدة فالأساس هنا هو تأهيل الأفراد والمجتمعات التي لا تستطيع الاستفادة من الإغاثة الدولية جراء الأزمات المناخية باعتبارهم "مضطهدين مناخيين"، وبالتالي يسُمح لهم بتقديم مطالبة رسمياً للحصول على المساعدة. ولهذا، فالمطلوب هو فهم جديد لـ"الاضطهاد" يمكن أن يفسر الطبيعة الحادة لأزمة المناخ والنزوح الناجم عن المناخ، ويكون بمثابة الأساس لتأطير معياري لحماية اللاجئين المناخيين.

وأخيرا ونظرا لأن العلاقة بين التغير البيئي والهجرة تبدو حقيقية ومعقدة، وأن تأثيرات تغير المناخ تبدو كبيرة، فإن البحث المستمر حول هذا الموضوع يعتبر ذا قيمة استثنائية. إن الفهم الأفضل للعلاقة بين العوامل البيئية ونظرية الهجرة لن يؤدي إلا إلى تحسين قدرتنا على منح للاجئين البيئيين.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 11 / الفصل الرابع/اكتوبر-دجنبر 2023

ردمد : 8152 –2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

لائحة المراجع

بالعربية

المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة لعام 2020.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

بالانجليزية

‘Leaders’ Forum for Disaster Risk Reduction- The Cancun High-Level Communiqué, Ensuring the Resilience of Infrastructure and Housing’ (2017).

“Chair’s” Summary: From Commitment to Action (Global Platform for DRR 2017).

Abdessalam Jaldi and Amal El Ouassif. (2022). Research Paper, Climate Refugees: A Major Challenge of International Community and Africa, Rabat: Policy Center for the New South, Rabat: Policy Center for the New South.

Brown, Lester et al. (1976). Twenty-Two Dimensions of the Population Problem. Worldwatch Paper5. Washington: Worldwatch Institute. P. 40.

E Lauterpacht and D Bethlehem. (2003). ‘The scope and content of the principle of Non-refoulement opinion’ in E Feller, V Turk and F Nicholson (eds) Refugee protection in international law: UNHCR’s Global Consultation On international protection, Cambridge University Press.

El-Hinnawi, Essam. (1985). Environmental Refugees. Nairobi: United Nations Environmental Programme.

Intergovernmental Panel on Climate Change. Working Group II. (1990). Climate change: the IPCC impacts assessment, Edited by W.J.McG. Tegart, G.W. Sheldon and D.C. Griffiths, **(**Canberra: Australian Govt. Pub. Service for the Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories).

Intergovernmental Panel on Climate Change. Working Group II. Climate change (1995). Impacts, Adaptations and Mitigations of Climate Change: Scientific-Technical Analyses, Edited by Robert T. Watson Et Al, (IPCC: Cambridge University Press).

International Organization for Migration.(2019). International Migration Law, Glossary on Migration, No. 34. Geneva.

John H Knox. (2016). ‘Human Rights Principles and Climate Change’ in Cinnamon P Carlarne, Kevin R Gray and Richard Tarasofsky (eds), The Oxford Handbook of International Climate Change Law, Oxford University Press.

Morrissey, James. (2012). Rethinking the "Debate on Environmental Refugees": From "Maximilists and Minimalists" to "Proponents and Critics". Journal of Political Ecology, Vol 19.

Nathan Stopper. (2011). Adrift From Home and Neglected By International Law: Searching for Obligations to Provide Climate Refugees with Social Services, Columbia Journal of Transnational Law.

Norman Myers.(1997). "Environmental refugees". Population and environment, Vol.19, no. 2.

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). (2017). The slow onset effects of Climate Change and Human Rights Protection for cross-border migrants.

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). "Key Messages on Human Rights and Climate Change".

Paris Agreement to the United Nations Framework Convention on Climate Change, Dec. 12, 2015, T.I.A.S. No. 16-1104.

Roger Zetter and James Morrissey. (2014). The Environment-Mobility Nexus: Reconceptualizing the Links between Environmental Stress, (Im)mobility, and Power. The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies.

Sahnoun, Mohamed, and Gareth J. Evans. (2001). The Responsibility to Protect : Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty. Ottawa: International Development Research Centre.

UNHCR: World must turn COP26 words into action for forcibly displaced and stateless people. 12 november 2021.

Union (AU), Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, art 1(2) (10 September 1969).

United Nations Development Program. (1994). Human Development Report. New York: Oxford University Press.

United Nations Framework Convention on Climate Change, May 9, 1992, S. Treaty Doc No. 102-38, 1771 U.N.T.S. 107.

United Nations General Assembly (UNGA). (2005). Sixtieth session, 2005 World Summit Outcomes, UN Doc A/RES/60/1.

United Nations International Strategy for Disaster Reduction. (2015). Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030.

United Nations, *Charter of the United Nations*, 1945, 1 UNTS XVI.

W. Andrew Baldwin. (2020). Climate change Refugees. International Encyclopedia of Human Geography, 2nd edition, V2: Elsevier.

W. Andrew Baldwin. (2020). Climate change Refugees. International Encyclopedia of Human Geography, 2nd edition, V2: Elsevier.

Zetter, R. (2010). Protecting Environmentally Displaced People: Developing the Capacity of Legal and Normative Frameworks. University of Oxford, Refugee Studies Centre, report commissioned by UNHCR and Governments of Switzerland and Norway.

مجلة القانون و المجتمع
العدد 11 / الفصل الرابع/ اكتوبر-دجنبر 2023